

الجمهورية العربية السورية
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاحد ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٨٣ هـ : الموافق ١ ايلول سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٧٠٦

الفهرس

صفحة

١١٧٤	نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٣ نظام الوازم للجامعة الاردنية
١١٨١	نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٣ نظام بلدية وادي موسى
١١٩٠	نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣ نظام كهرباء بلدية نابلس المعدل
١١٩٠	نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٣ نظام معدل لنظام الخضار والفواكه في مدينة اريحا
١١٩٠	نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٣ نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة المعدل
١١٩١	نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٣ نظام موظفي لجنة تنظيم مدينة العقبة



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من المأهول

نظام اللوازم للجامعة الاردنية

بمقتضى المادة ٢٩ من قانون الجامعة الاردنية المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٣
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٨/٧
أمر بوضع النظام الاتي :-

رقم (٧٣) لسنة (١٩٦٣)

نظام اللوازم للجامعة الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام اللوازم للجامعة الاردنية لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للاقتضا والعبارة التالية المعاني المخصصة لها ادناه ما تدل القرينة على خلاف ذلك .
« اللوازم » المواد والادوات والاثاث والملابس والكتب والقرطاسية ومواد واجهزة المختبرات ووسائل النقل والملاجات واية مواد اخرى ضرورية لاجال الجامعة والتأمين عليها .

« المجلس » مجلس الجامعة الاردنية .
« الرئيس » رئيس الجامعة الاردنية .
« العميد » عميد اية كلية من كليات الجامعة الاردنية .
« الامين العام » الامين العام للجامعة الاردنية .
« موظف » اي موظف او مستخدم في الجامعة الاردنية مصنفاً كان او غير مصنف .

الفصل الاول

المشتريات

المادة ٣ - ١ - يجوز للعميد او الامين العام شراء لوازم لا تزيد قيمتها على عشرين ديناراً بموجب طلب مشتري محلي .

ب - يجوز للعميد شراء لوازم تزيد قيمتها على عشرين ديناراً ولا تتجاوز مائة دينار بواسطة لجنة فرعية ثلاثية يعينها العميد من بين موظفي الكلية وتعرض قرارات هذه اللجنة على العميد للتصديق عليها او فسخها خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها ، وفي حالة غياب العميد يعرض القرار على نائبه ، او من يفوضه خطياً .

المادة ٤ - ١ - يجوز للرئيس شراء لوازم لا تزيد قيمتها على خمسين ديناراً بموجب طلب مشتري محلي .
ب - يجوز للرئيس شراء لوازم تزيد قيمتها على خمسين ديناراً ولا تتجاوز ثلاثمائة دينار بواسطة لجنة فرعية ثلاثية يعينها من بين موظفي الجامعة .

ج - تجري جميع مشتريات اللوازم التي تزيد قيمتها على ثلاثمائة دينار بواسطة لجنة عطاءات مركزية مؤلفة على الشكل التالي :-

- ١ - الامين العام رئيساً .
- ٢ - رئيس قسم المحاسبة او (المحاسب) عضواً .
- ٣ - موظف من ذوي العلاقة والاختصاص باللوازم المطلوبة عضواً .

المادة ٥ - يعين الرئيس سكرتيراً للجنة العطاءات المركزية يتولى شؤون جميع اللجان الانف ذكرها وحفظ القيود والسجلات والصباق الطوايع اللازمة .

المادة ٦ - يخصص صندوق خاص للجنة العطاءات يكون له مفتاحان يحتفظ الامين العام باحدهما ويحتفظ رئيس قسم المحاسبة بالآخر .

المادة ٧ - تتخذ لجنة العطاءات قراراتها بالاكثرية .

المادة ٨ - ١ - تعرض جميع قرارات لجنة العطاءات المركزية وقرارات اللجنة الفرعية المشار اليها في البند (ب) من المادة (٤) على الرئيس للتصديق عليها او فسخها خلال سبعة ايام من تاريخ اتخاذها وفي حالة غياب الرئيس يعرض القرار على نائبه .

ب - اذا كانت قيمة مشتريات اللوازم تزيد على الف دينار ولا تتجاوز خمسة آلاف دينار فتعرض قرارات لجنة العطاءات المركزية على المجلس للتصديق عليها او فسخها واتخاذ ما يناسب بشأنها خلال اسبوعين من تاريخ اتخاذ القرار .

ج - اذا تجاوزت قيمة المشتريات خمسة آلاف دينار فتعرض قرارات لجنة العطاءات المركزية على مجلس امانة الجامعة للتصديق عليها او فسخها واتخاذ ما يراه مناسباً بشأنها خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ اتخاذ القرار .

المادة ٩ - في حالة تغيب احد اعضاء لجنة العطاءات المركزية يحق للرئيس انتداب عضو آخر يحل محله اثناء غيابه .
المادة ١٠ - يعلن في صحيفة يومية محلية واحده او اكثر عن طرح العطاءات التي تزيد قيمتها على (٣٠٠) دينار وذلك قبل التاريخ المحدد لتقديم عروض المناقصة بمدة لا تقل عن اسبوعين ويجوز توزيع العطاءات على المناقصين بالاضافة الى الاعلان ، ولا تقبل العطاءات البرقية او التي ترد ناقصة .

المادة ١١ - يستحصل على ثلاثة عروض على الاقل لكل عطاء ، واذا تعلق الحصول على ثلاثة عروض يعاد الاعلان عن العطاء مرة ثانية ، وفي حالة تقديم ثلاثة عروض في المرة الثانية فللجنة العطاءات الحق في تقرير الشراء بالسعر الانسب من العروض الملقمة او بخلاف ذلك .

المادة ١٢ - تفحص العينات الممكن فحصها مخبرياً والمعرضة مع الاسعار في مخبر واحد او اكثر يعينه رئيس لجنة العطاءات من اجل التأكد من مطابقة العينات المعروضة على المواصفات المطلوبة وترسل هذه العينات بطريقة مكتومة بمرافقة السكرتير واحد اعضاء اللجنة ، وتكون اجور الفحص على المناقص .

هكذا من الأدعوى

المادة ١٣ - تختار اللجنة السعر الأقل للوازم المطلوبة اذا كانت العينات مطابقة للمواصفات ويجوز للجنة عدم قبول السعر الأقل اذا اقتنعت بعدم مقدرة صاحبه الماليه ، وكفايته على تنفيذ الالتزام وعلى اللجنة ان تدون الاسباب في القرار .

المادة ١٤ - اذا تساوت اسعار المناقصين ، وكانت عيناتهم مطابقة للمواصفات يوزع العطاء بالتساوي ان امكن ذلك .

المادة ١٥ - عند احالة العطاء تختم العينات المقدمة مع العطاء المقبول بحضور اللجنة وتحفظ لدى السكرتير اما العينات الاخرى فترد الى اصحابها على نفقتهم الخاصة وبناء على طلبهم ويبلغ الشخص الذي احيل عليه العطاء قرار الاحالة خطيا بالبريد المسجل في غضون مدة اقصاها خمسة ايام من تاريخ التصديق .

المادة ١٦ - أ - يجب ان ترفق بالمناقصات كفاية مالية او تحويل مالي من احد البنوك المعترف بها رسميا بقيمة تقررها لجنة العطاءات في كل عطاء ويجب ان لا تقل عن ١٠٪ من قيمة العطاء .

ب - اذا تقرر الاحالة على احد المناقصين وامتنع او استكف عن التوقيع على العطاء خلال ثلاثة ايام من تاريخ ابلاغه قرار الاحالة ، فيحق للرئيس عندئذ مصادرة التأمين المشار اليه في الفقرة السابقة ، وتفيد قيمة هذا التأمين في حساب « واردات الجامعة » .

ج - اذا عجز المتعهد عن القيام بالتزاماته كليا او جزئيا ، فيجوز للرئيس شراء اللوازم التي شملها العطاء وتضمين المتعهد أي عطل وضرر ينشأ عن اخلاله بشروط العطاء وللرئيس استيفاء قيمة العطل من التأمين الذي دفعه المتعهد .

د - يعين الرئيس لجنة ثلاثية لاستلام اللوازم الموردة بموجب اي عطاء ، وذلك للتأكد من مطابقتها للعينات والمواصفات التي احيل العطاء بموجبها ، وللجنة المذكورة الحق برفض استلام اللوازم التي تغاير شروط العطاء والمواصفات ، وان ترفع تقريراً بذلك الى الرئيس لاتخاذ الاجراءات الضرورية .

المادة ١٧ - لا تؤدي قيمة اللوازم المشتراة الا بعد تنظيم مستندات ادخالها ، ولا تؤدي قيمة العطاء الا بعد اكمال جميع الاعمال المطلوبة في العقد ، ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

المادة ١٨ - في الحالات المستعجلة الضرورية يجوز للرئيس شراء اللوازم من الاسواق المحلية او الخارجية بواسطة لجنة يعينها المجلس مؤلفة من ثلاثة اعضاء ، اذا كانت قيمة اللوازم لا تزيد على ثلاثماية دينار ، وبعد الحصول على ثلاثة اسعار حينها كان ذلك ممكنا .

المادة ١٩ - في الحالات التي تنحصر فيها بعض المشتريات في مؤلفين مختصين ، او مكتسبات خاصة ، او شركات منتجة مختصة ، او مخبرات علمية او اجنبية ، وكانت اسعار اللوازم مقيمة ومعروفة يحسن للعميد او الرئيس ، شراء هذه اللوازم المخصصة من الاسواق المحلية او الاجنبية بطريقة التعاقد مباشرة مع الجهة ذات العلاقة وفقا لاحكام هذا النظام .

الفصل الثاني

طلبات تقدير الحاجة الى اللوازم

المادة ٢٠ - أ - يوزع الرئيس ، او الشخص المفوض من قبله ، في نهاية العام الدراسي قوائم مطبوعة على نماذج معينة على عمداء الكليات ورؤساء الاقسام الادارية للملأ باحتياجات الكليات والاقسام من اللوازم خلال العام الدراسي الذي يليه وتعاد هذه النماذج بعد تعبئتها بالكميات المقدرة قبل ابتداء العام الدراسي بمدة لا تقل عن الشهرين .

ب - يعين الرئيس لجنة خاصة لوضع مواصفات اللوازم المطلوبة حسب الاختصاص ونوع تلك اللوازم بالنسبة للعطاءات التي تتجاوز قيمتها ثلاثماية دينار .

ج - تعرض هذه القوائم على المجلس للمصادقة عليها ، ويحق للمجلس تخصيص وتعديل الكميات المقدرة الى الحد الذي يراه مناسباً ، وتصبح هذه التقديرات هي اللوازم السنوية المخصصة للعام الدراسي ولا يجوز تجاوزها الا بقرار من المجلس .

د - يجري شراء هذه اللوازم المصادق عليها بالطرق المبينة في هذا النظام ولا يجوز تجزئة اللوازم المراد شراؤها بمقتضى الفقرة (ب) من المادة (٣) او بمقتضى الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٤) الى صفقات متعددة بقصد ادخالها تحت احكام الفقرة (أ) من كل من المادتين (٣) و (٤) المذكورتين .

هـ - عندما تقدم طلبات تقدير اللوازم يجب ذكر ارصدة اللوازم الموجودة في المستودعات من نفس النوع بالاضافة الى الكميات المراد شراؤها .

المستودعات

المادة ٢١ - يعين العميد ، او الموظف المفوض من قبله ، عدد المستودعات الضرورية للكلية التابعة له وانواع اللوازم الواجب ادخالها في كل مستودع من هذه المستودعات ، وترقم المستودعات بارقام متسلسلة بالاضافة الى اسم الكلية .

المادة ٢٢ - تدخل جميع المشتريات في المستودعات بموجب مستندات ادخال ينظمها مأمور المستودع وتفيد في السجلات المخصصة لها .

المادة ٢٣ - يجب الاحتفاظ بسجلات اللوازم يدون فيها ما ادخل للمستودعات وما اخرج منها ، بموجب مستندات خاصة ، وان يبين الرصيد عند كل ادخال او اخراج .

المادة ٢٤ - يوضع لكل صندوق من المواد الموجودة في المستودع بطاقات تحتوي على الموجود من ذلك الصنف ويدون فيها ما يجري ادخاله او اخراجه من اللوازم ، حالا ، على ان يوقع الموظف حذاء كل نقله .

المادة ٢٥ - تؤيد اللوازم المدرجة في مستندات الادخال والمثبتة في السجلات بما يلي : -

أ - مستند الادخال :

ب - نسخة الفاتورة .

هكذا من الأشغال

ج - نسخة من ضبط الاستلام .

د - نسخة العطاء او طلب المشتري .

المادة ٢٦- لا تقيد اللوازم القابلة للاستهلاك الفوري بما يشترى بكميات صغيرة عهده في سجل اللوازم ، الا انه يجب ان يدرج على القاتورة الخاصة بها شهادة موقعة من العميد نصها « لوازم قابلة للاستهلاك الفوري لم تقيد عهده في سجل اللوازم » .

المادة ٢٧- أ - يجري صرف اللوازم من المستودعات بموجب طلبات اللوازم على النماذج المقررة لما موقعة من قبل الطالب ، ومصدقة من العميد ، او الموظف المفوض من قبله :

ب - يجري صرف اللوازم المطلوبة بموجب مستندات اخراج ينظمها مأمور المستودع على النماذج الخاصة وتوقع من قبل المسلم والمستلم ، ويثبت على مستند الاخراج رقم وتاريخ طلب اللوازم وتوزل اللوازم المصروفة من سجل المستودع .

المادة ٢٨- يحتفظ مأمور المستودع ، في كل كلية من كليات الجامعة ، بسجل عهده فرعي يقيد فيه اللوازم المصروفة ويشار في صفحات سجل العهده الفرعي الى صفحات سجل العهده الرئيسي بجانب كل نفذة .

المادة ٢٩- لا تقيد اللوازم القابلة للاستهلاك الفوري في سجلات العهده الفرعية .

المادة ٣٠- تباع اللوازم التي تصبح غير صالحة للاستعمال بطريق المزايده العلنية ، بعد الاعلان عنها في الصحف المحلية ، بواسطة لجنة ثلاثية يعينها العميد بموافقة الرئيس .

المادة ٣١- تقيد اثمان اللوازم المباعة في مادة الواردات المختلفة في موازنة الجامعة .

اهداء اللوازم

المادة ٣٢- أ - يحق للعميد اهداء لوازم لا تزيد قيمتها على عشرة دنانير .

ب - يحق للرئيس اهداء لوازم لا تتجاوز قيمتها خمسين ديناراً .

ج - يحق للمجلس بناء على تنسيب الرئيس اهداء لوازم لا تزيد قيمتها على مائة دينار ، واذا زادت على ذلك فيجب الحصول على موافقة مجلس الامناء .

الاعارة

المادة ٣٣- تجوز اعارة اللوازم بموجب التعليمات التي يضعها الرئيس ويصادق عليها المجلس .

الاتلاف والشطب

المادة ٣٤- أ - يجوز للعميد الموافقة على طلب اتلاف اللوازم غير الصالحة التي لا تزيد قيمتها على عشرة دنانير .

ب - يجوز للرئيس الموافقة على اتلاف اللوازم غير الصالحة التي لا تزيد قيمتها على خمسين ديناراً واذا زادت على ذلك يتم الاتلاف بموافقة المجلس .

ج - لا يجوز اتلاف اللوازم الا في حالة تعلل يبيها :

د - يقرر اتلاف اللوازم أو يبيها بمعرفة لجنة ثلاثية يعينها الرئيس .

المادة ٣٥- يجوز للرئيس الموافقة على شطب اية خسارة تقع في اللوازم ، غير ناتجة عن اهمال او تقصير اذا لم تتجاوز قيمتها مائة دينار ، واذا زادت القيمة على ذلك ، يجري الشطب بتنسيب من الرئيس بموافقة مجلس امناء الجامعة

المادة ٣٦- تنظم مستندات اخراج اللوازم التي تم التصرف بها بموجب المواد (٣٠-٣٥) ويشار في مستند الاخراج الى الطريقة التي جرى التصرف باللوازم بموجبها ، وتنزل بعدئذ من القيود .

المصنوعات

المادة ٣٧- أ - ينظم مستند اخراج باللوازم (والمواد الاولية) التي تحول من شكل الى آخر أو تصنع منها مواد جديدة ، ويشار في مستند الاخراج الى طلب اللوازم وصفحة السجل ، وتبين الكمية التي تم صنعها مجددا واثمان جميع اللوازم التي اخرجت .

ب - بعد بيان قيمة المصنوعات الجديدة تضاف اجور الصنع بنسبة لا تقل عن ١٥٪ الى الحالات التي يرى عميد الكلية ضرورة لتزويل الاجور عن الحد الادنى المذكور .

المادة ٣٨- يجري ادخال ما تم صنعه مجددا في سجل خاص يسمى سجل المصنوعات .

المادة ٣٩- أ - يجري صرف هذه المصنوعات الى الكليات عند الحاجة اليها بالطريقة التي يتم الصرف بها بموجب المواد السابقة من هذا النظام .

ب - يباع الفائض من المصنوعات بالسعر المقرر لها ، وتقيد اثمان هذه المصنوعات في مادة الواردات المختلفة ، وتعطى وصولات مقبوضات بقيمتها .

مراقبة المستودعات

المادة ٤٠- كل موظف تمهد اليه مسؤولية اقتناء او حفظ لوازم تخص الجامعة يكون مسؤولاً شخصياً عن المحافظة عليها وصيانتها ، وعليه ان يقدم كفالة مالية بالمبلغ والشكل اللذين يقررهما الرئيس .

المادة ٤١- مراقب اللوازم مسؤول مباشرة عن المراقبة والاشراف على جميع اللوازم التي تخص الجامعة وله الحق في معاينتها ، من وقت لآخر ، وعليه ان يقدم تقارير ربع سنوية الى الرئيس تتضمن ملاحظاته العامة فيما يتعلق باللوازم وطريقة حفظها وصيانتها ومطابقة موجوداتها لسجلات العهده المختلفة .

المادة ٤٢- على مأموري المستودعات ، او الموظفين اللذين بمهدهم لوازم ، تقديم تقارير خاصة الى العميد او الامين العام حالما يظهر اي نقص او فقدان او ضرر في موجودات اللوازم التي بمهدهم .

المادة ٤٣- يعين الرئيس في نهاية كل سنة لجائناً خاصة لجرد محتويات المستودعات والتأكد من مطابقة موجوداتها على السجلات وتقديم هذه اللجان تقاريرها الى الرئيس خلال المدة المعينة من قبله لهذه الغاية .

هكذا من الأعمال

المادة ٤٤ - يجب ان توسم جميع اللوازم التي تخص الجامعة بوسمها المقرر كلما كان ذلك ممكنا .

المادة ٤٥ - جميع الامور التي لم يرد نص عليها في هذا النظام تقرر بتعليمات يضعها الرئيس ويقرها مجلس امناء الجامعة وتعتبر جزءا ملحقا بهذا النظام .

١٩٦٣/٨/٧

احسين طلال

وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
صالح المجالي	عبد الرحمن خليفة	سعيد المقتي	حسين بن ناصر
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير الاقتصاد الوطني
رشاد الخطيب	التربية والتعليم والمديعة	حسن الكايد	عبد القادر الصالح
وزير الصحة	وزير الاشغال العمامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	صالح بركمان
عبد اللطيف العنناوي	عبد اللطيف العنناوي	امين الحسيني	
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	ايوب مسلم
كامل عي الدين	محمد علي رضا		

نموذج السيرة الذاتية من الملكة لندرونية الهاشمية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٨/٧

نأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٣

نظام بلدية وادي موسى

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام بلدية وادي موسى لسنة ١٩٦٣) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

الفصل الاول

تعريف الاصطلاحات

المادة ٢ - يكون للالفاظ والمعارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها تاليا الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك

تعني لفظة الشارع العام اى طريق او شارع او جاده نافذة او غير نافذة للناس حق السير فيها وتقوم او اعتادت ان تقوم بلدية وادي موسى بتصليحها ، وتعتبر جميع المجاري والاخاديد والحفر والمنزقات على اى شارع قسما من ذلك الشارع .

وتشمل لفظة « المالك » كل من يملك عقارا ، او يتقاضى ايجاره سواء لحسابه الخاص او بصفته وكيل او شريكا او قيما على اى شخص له حق بذلك العقار ويصرف النظر عما اذا كان العقار مسجلا باسمه وتعني كلمة « الرصيف » ذلك الجزء من الشارع الواقع بين حد الشارع وحد طريق السيارات والعربات او ما يخصه قسم الهندسة بوزارة الداخلية لهذا الغرض وتعني كلمة (رئيس) رئيس المجلس

وتشمل لفظة (الملك) الابنية والاراضي على اختلاف انواعها الواقعة في منطقة البلدية سواء كانت مسورة او غير مسورة مشغولة ام غير مشغولة مبنيا عليها او خالية من البناء عامة او خاصة .

وتعني لفظة المجلس مجلس بلدية وادي موسى .

وتعني لفظة (منطقة البلدية) منطقة بلدية وادي موسى .

وتشمل لفظة شارع كل طريق او ميدان او مر او درب نافذة او غير نافذة للجمهور حق استعماله والسير فيه وكل طريق او ممر يستعمل او مقصود منه الاستعمال للوصول منه الى منزلين او اكثر سواء اكان للجمهور حق المرور فيه ام لم يكن .

هكذا من المجلد

الفصل الثاني الشوارع والطرق وصيانتها

المادة ٣ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الطرق وصيانتها ضمن منطقة البلدية

المادة ٤ - يجوز للمجلس اما من تلقاء نفسه او بناء على طلب مقدم من مالكي القسم الاكبر من العقارات الواقعة على جانبي اي شارع ضمن منطقة البلدية ان يحول ذلك الشارع لشارع عمومي ، وذلك بعد الحصول على موافقة متصرف اللواء ، كما ان للمجلس ان يقرر ما يراه مناسباً بشأنه ، ويحق للمجلس في مثل هذه الحالة ان يسترجع من اصحاب العقارات الواقعة على جانبي الشارع المذكور ، جميع النفقات او اي جزء منها التي تكبدها من اجل تبييده واصلاحه

المادة ٥ - تدفع لصندوق المجلس كافة المبالغ التي يحصلها المجلس بموجب المادة السابقة ، كما يجوز للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك مبلغاً لا يزيد ٢٥ ٪ من النفقات المقدرة ، على ان يسترد الباقي منهم على اقساط وذلك بعد اتمام العمل ، ويشترط ان يتم تحصيل الباقي خلال مدة لاتتجاوز الستين .

المادة ٦ - تحصل اية مبالغ للمجلس بموجب هذا النظام ، بالطريقة التي تحصل بها رسوم البلدية وضرائبها

المادة ٧ - اذا لم يتم المجلس خلال مدة ستة اشهر باعمال التعميد والتزفيت للطرق المقرر تبييدها وتزفيتا فيترتب عليه اعادة المبالغ التي جمعها لهذا الغرض الى اصحابها .

المادة ٨ - ١ - كل شخص :

أ - يبنى او انشأ او أقام حائطا او سياجا او أى عائق اخر في اى شارع او في اى قسم منه .

ب - غطى او اعاق اى مجرى او مصرف او قناة واقعة في اى شارع .

ج - وضع صندوقاً او طرداً او بضائع او اية مواد اخرى في اى شارع ، او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف ، وتعييقهم عن القيام به ، او أعاق حرية السير زيادة عن الوقت اللازم لتحصيل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها ، يعتبر انه ارتكب مخالفة .

٢ - يجوز للرئيس او من ينييه بذلك ، اصدار امر للشخص الذى اقام أى عائق من العوائق المذكورة في البند السابق لازالة ذلك العائق ، كما يجوز له او لمن ينييه ، ازالة ذلك العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص المذكور .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس من ان يسمح باقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يعينها في اى شارع ابان الاعياد والاحتفالات .

المادة ٩ - ١ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اى شارع ، او ان يحفر حفرة او اخدوداً فيه ، الا بعد الحصول على رخصة كتابية من الرئيس ، او بمن ينييه بذلك ، ويجب ان تتضمن تلك الرخصة الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد وحفر تلك الحفرة او الاخدود مع المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالرخصة .

ب - اذا صدرت مثل هذه الرخصة لشخص ما وجب على ذلك الشخص ان يقيم سياجا واقياً حول المواد او الحفرة او الاخدود ، على نفقته الخاصة ، الى ان يرفع تلك المواد من الشارع او تملأ الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافياً خلال الليل ، ويجوز للرئيس او من ينييه ، سحب الرخصة اذا اقتنع ان هناك اسباباً استثنائية تبرر ذلك ، وللمتضرر حق مراجعة المجلس .

ج - كل من وضع مواداً ، أو حفر حفرة أو اخدوداً ، دون ان يحصل على رخصة بذلك أو تخلف عن إقامة سياج أو عن وضع نور حول تلك الحفرة ، أو تخلف عن إزالة تلك المواد أو طمر تلك الحفرة أو تأمين الناس من خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقاً ، بعد انتهاء مدة الرخصة ، أو بعد سحبها منه يعتبر انه ارتكب مخالفة ، ويجوز للرئيس ، بعد انقضاء مدة اربع وعشرين ساعة على انقضاء المخلف ، (ان يأمر برفع المواد او طمر الحفرة والاخدود او بوضع الاشارة حولها ، وذلك على نفقة الشخص المتخلف عن القيام بما طلب اليه بالاعطال) .

المادة ١٠ - أ - يجوز للمجلس اذا رأى ان أي بناء أو بئر أو حفرة أو أي مكان آخر يشكل خطراً على الجمهور لنقص في ترميمه أو تسيبجه ، أو لأي سبب اخر ، ان يرسل اخطاراً كتابياً الى مالكة يكلفه القيام بتصليحه أو وقايته أو اقامة السياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .

ب - كل مالك تخلف ، بدون سبب مقبول ، عن العمل بما كلف به في الاخطار المشار اليه آنفاً ، يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة دنانير ، ويجوز للمجلس ان يقوم بتصليح المحل ، او وقايته او اقامة سياج حوله ، وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تكبدها في هذا السبيل من مالك البناء أو البئر أو الحفرة أو المكان الآخر .

المادة ١١ - أ - كل من رفع او ازال او شوه سطح الشارع أو الرصيف ، او واجهة البناء ، او الحق به ضرراً بآية صورة او اجرى تغييراً بسطح الشارع او الرصيف دون الحصول على رخصة كتابية بذلك من الرئيس ، او من ينييه يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا النظام .

ب - يحق للرئيس ، او من ينييه ، اصدار رخصة كهذه مقيدة بالشروط التي يوصي بها المجلس .

ج - يجوز للمجلس ان يزول الضرر او التشويه المشار اليه ، او ان يرصف الشارع ، وان يستوفي المصاريف التي تكبدها في هذا السبيل من الشخص المسؤول .

المادة ١٢ - اذا لحق باي شارع من الشوارع العامة ، او باي قسم منه ضرر طارئ غير مقصود بسبب حفريات انجريت بارض متاخمة لذلك الشارع ، فيجوز للرئيس او من ينييه ان يبلغ مالكا الارض التي اجريت فيها الحفريات ، او الشخص الذي قام بها اخطاراً يكلفه فيه باصلاح الضرر الذي لحق بالشارع او اذا تخلف ذلك الشخص عن القيام بما كلف به في الاخطار ، فيجوز للرئيس ان يقرر ازالة الضرر الناشئ عن الحفريات ، وان يستوفي من مالك الارض او المتسبب بالضرر ، جميع النفقات التي تكبدها المجلس في هذا السبيل .

هكذا من الأشغال

المادة ١٣ - أ - للمجلس ان يبلغ صاحب اي ملك متاخم لشارع واحد او اكثر ، من الشوارع الواقعة في منطقة البلدية خطارا خطيا يكلفه فيه بانشاء رصيف محاذ للكه خلال مدة اقصاها خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه الاخطار .

ب - على صاحب الملك ان ينشئ الرصيف المحاذي للكه ، بالشكل الذي يقرره المجلس وفي حالة تغلف الملك عن انشاء الرصيف ، او عن مراعاة الشروط المتعلقة بانشاءه ، فيجوز للمجلس ان ينشئ الرصيف على نفقة ذلك المالك .

ج - لا يجوز لاي شخص ان ينشئ رصيفا او قسما منه متاخما للكه ، ضمن المنطقة البلدية ، الا بعد الحصول على رخصة من الرئيس ، وبعد التقيد بشروطها .

المادة ١٤ - يحظر على اي شخص :

أ - ان يطرح او يضع اية اقلاد او نفايات كربه اخرى في اي شارع او ساحة ضمن منطقة البلدية .
ب - ان يلقي نفايات او اشياء اخرى على اي شارع او ساحة على وجه يسبب ضررا او مضايقة للاراء .
ج - ان يترك حيوانا في اي شارع ، او ان يربطه ، او ان يدعه هائما ضمن منطقة البلدية :

د - ان يمتطي او يقود او يسوق بعنف حصانا او حيوانا اخر في اي شارع ، او ان يدفع او يسحب او يركب عجلة او عربة او دراجة على رصيف اي شارع :

هـ - ان يقي او يضع في اي شارع او ساحة آلات او ماكينات خربه ، او نفايات حديد ، او حجارة ردم بناء ، او غير ذلك من المواد ، وان يسمح بابقاء هذه المواد او وضعها في اي شارع او ساحة .

و - ان يوقف اية سيارة او عربة او دراجة في الطريق مدة اطول من اللازم لوضع البضائع فيها او انزالها منها .

ز - ان يتعرض لاية علامة مسن علامات البلدية او شجرة مفروسة على جانب اي شارع او لاي اعلان من اعلاناتها او مصباح من مصابيح الشوارع ، او ان يلحق ضررا بأي شيء مما تقدم منها كان نوع ذلك الضرر :

ح - ان يقف او يقعد او يضطجع في اي شارع على وجه يعيق حرية المرور :

الفصل الثالث

رسوم الابنية

المادة ١٥ - يستوفي لمفعة المجلس الرسوم التالية :

أ - رسوم الابنية على اختلاف انواعها واصنافها التي تبني بحجر قصيم (منحوت) ، او بالاسمنت (الباطون) خمسة عشر فلما عن كل متر مكعب من البناء :

ب - رسوم الابنية على اختلاف انواعها واصنافها التي تبني بحجر ديش (ناري) عشرة فلوس عن كل متر مكعب من البناء :

ج - رسوم بناء الجدران الخارجية (الاسوار) خمسة عشرة فلما عن كل متر مربع من البناء :

د - رسوم الشرفات (البلكونات) الخارجية البارزة على الشوارع والطرق مائة فلما عن كل متر مربع من البناء .

هـ - رسوم انشاء او توسيع فتحات نوالد او ابواب في الجدران الخارجية او الداخلية او الانشائية مائة وخمسون فلما عن كل فتحة .

و - رسوم احداث تغييرات داخلية في بناء قائم ثلاثماية فلما رسم مقطوع .

ز - الحد الأدنى لرسم الرخصة مائتان وخمسون فلما رسم مقطوع .

ح - رسم طلب رخصة بناء مائتان وخمسون فلما رسم مقطوع .

ط - رسم تجديد رخصة البناء بعد انقضاء مدتها التي هي ستة اشهر من تاريخ صدورهما بمعدل نصف الرسم المستوفي قبلا .

الفصل الرابع

رسوم بيع الخضار والفواكه

المادة ١٦ - لا يجوز ان تباع او تعرض للبيع بالجملة او المفرق اي فاكهة او خضار ضمن منطقة البلدية الا في الامكنة المخصصة لذلك من قبل المجلس .

المادة ١٧ - يستوفي المجلس الرسوم التالية عن الخضار والفواكه التي تعرض للبيع ضمن منطقة البلدية :

أ - ١٥ فلما عن محتويات كل صندوق لا يزيد وزنها على (١٥) كيلو غرام .

ب - ١٠ فلما عن محتويات كل صندوق لا يزيد وزنها على ١٠ كيلو غرام .

ج - ٣٠ فلما عن حمولة حبار من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها .

د - ٥٠ فلما عن حمولة بغل او جمل من الخضار والفواكه على اختلاف انواعها .

هـ - ٧٥ فلما عن كل ٢٥٠ كيلو غرام من الخضار والفواكه تنقل بواسطة السيارات .

الفصل الخامس

اللوحات والاعلانات

المادة ١٨ - تستوفي البلدية رسماً سنوياً عن كل اعلان كتابي او صورة او علامة تعلق او تكتب او تنقش على اي حائوت او بيت او بناء آخر او فوقه ضمن منطقة البلدية بقصد الاعلان عن مهنة او صناعة على النحو التالي :-

أ - ٢٥٠ فلما عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طولها عن ٥٠ سم .

ب - ٥٠٠ فلما عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طولها عن ٧٥ سم .

ج - ٧٥٠ فلما عن كل لوحة او اعلان لا يزيد طولها او طولها عن ١٠٠ سم وتستوفي الزيادة عن المتر حسب هذه التعرفة :

الفصل السادس

رسم بيع المواشي والحيوانات

المادة ١٩ - يجوز لأي شخص أن يبيع أو يعرض للبيع أية أغنام أو مواشي أو حيوانات ضمن منطقة البلدية باعتبار حوض منطقة البلدية سوقاً عاماً بالمعنى المقصود من هذا النظام .

المادة ١٠ - يستوفى من الشاري لمنفعة البلدية ٢ % اثنين بالمائة من أثمان الأغنام والمواشي والحيوانات التي تباع ضمن منطقة البلدية .

الفصل السابع

رسوم المقاهي

المادة ٢١ - تعتبر المقاهي في بلدية وادي موسى على درجتين وتصنف بقرار من المجلس وتستوفى عنها سنوياً الرسوم التالية :-

- أ - دينارين عن كل مقهى من الدرجة الأولى .
ب - دينار عن كل مقهى من الدرجة الثانية .

الفصل الثامن

رسوم ذبح الحيوانات

المادة ٢٢ - يستوفى المجلس الرسوم التالية عن المواشي والحيوانات التي تذبح ضمن منطقة البلدية :

- أ - ٦٠ عن كل رأس من الضأن أو الماعز الكبير .
ب - ٤٠ عن كل رأس من الضأن أو الماعز الصغير .
ج - ٢٠ عن كل رأس من العجل الصغير .
د - ٣٠ عن كل رأس من البقر الكبير .
هـ - ٤٠ عن كل جمل .

الفصل التاسع

الموازين والمقاييس والمكاييل

المادة ٢٣ - لا يجوز لأي شخص أن يستعمل وزناً أو مقياساً أو مكيالاً للأغراض التجارية ضمن منطقة البلدية ما لم يكن قد دمج بخاتم البلدية .

المادة ٢٤ - يستوفى المجلس رسماً سنوياً قدره ثلاثون فلساً عن دمج كل قطعة من الأوزان والمقاييس والمكاييل ورسماً سنوياً قدره مائة وخمسون فلساً عن كل مجموعة (طقم) أوزان أو مقاييس أو مكاييل يعاينها .

الفصل العاشر

الباعة المتجولون

المادة ٢٥ - يستوفى رسم سنوي قدره خمسين فلساً من الباعة المتجولين الذين يستعملون بهماً أو عربة يد وما يتبعه وخمسون فلساً من الذين لا يستعملون بهماً أو عربة يد .

الفصل الحادي عشر

البسطات والمظلات

المادة ٢٦ - تستوفى الرسوم التالية سنوياً عن البسطات والمظلات المصروح بإقامتها أمام الحوانيت والميادين والساحات والأماكن العامة ضمن منطقة البلدية :-

٥٠٠ فلس عن كل متر مربع أو جزءاً منه على أن لا يقل حجم المظلة أو البسطة عن مترين مربعين .

الفصل الثاني عشر

رسوم للقبان

المادة ٢٧ - يستوفى رسوم قبان عما يباع في الأسواق العامة من المواد التالية خارج المخازن والحوانيت ضمن منطقة البلدية بالنسب التالية :

فلس	دينار
٥	عن كل مد من الحبوب على اختلاف أنواعها .
٢٠	عن حمل الحمار من القمح .
٥٠	عن حمل الجمل من القمح .
٥٠٠	١ عن حمولة السيارة الكبيرة من القمح حمولة (١٠) طن .
٥٠٠	١ عن حمولة السيارة المتوسطة من القمح حمولة (٥) طن .
٥٠٠	عن حمولة السيارة الكبيرة أو الصغيرة من الحطب .
٥٠	عن حمولة السيارة من الحجارة أو الرمل أو البحص .
١٠٠	عن حمولة السيارة مهما كان نوعها من الكلس .
٤٠٠	عن حمولة السيارة من الملح .
١٠	عن كل شوال أو كيس من الملح .
٥٠	عن كل ربطة من الخشب المختص بالسقوف (القصيب) عدد (١٠٠) خشبة .

المادة ٢٨ - تستوفى الرسوم التالية عن السيارات التي تمر بحدود منطقة البلدية :-

فلس	دينار
٢٥٠	عن كل سيارة من الحبوب .
١٠٠	عن كل سيارة من التبن .
١٠٠	عن حمولة حمار أو بقل من الزيت .
٥٠	عن شوال الديخان المهيخي .

وتستوفى نفس هذه الرسوم عن القنار والبصل والخشب المختص بالسقوف والأواني الزجاجية والخزفية .

المادة ٢٩ - يستوفى عن الزبدلة والجبن والعلل والبن وزيت الزيتون والحليب والجميد والبيض ١ % من ثمن المبيع .

هكذا من أهل

الفصل الثالث عشر

احكام عامة

- المادة ٣٠ - ١ - كل من قام باي عمل يخالف لاي نص في هذا النظام .
 ٢ - وكل من قام بعمل خلافا للتعليمات التي يصدرها اليه رئيس البلدية بموجب احكام هذا النظام .
 ٣ - وكل من تخلف عن العمل بموجب اخطار يكون قد وجهه اليه رئيس البلدية عملا بمقتضيات احكام هذا النظام وطلب منه بموجبه القيام باي عمل او بالتوقف عن اي عمل ضمن المدة التي يحددها رئيس البلدية في اخطاره .

- ٤ - وكل من عارض او مانع او اعاق اي موظف من موظفي البلدية عن القيام بواجبه يعتبر انه ارتكب مخالفة بلدية ويعاقب في الحالات التي لم تعين لها عقوبة خاصة بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير وتقرض عليه غرامة اضافية لا تزيد عن دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد اخطار المخالف ، او ادانته .

١٩٦٣/٨/٧

اختيرت لـ

رئيس الوزراء	وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	وزير الخارجية
صالح الحجابي	عبد الرحمن خليفه	سميد المكي	حسين بن ناصر	
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير	وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير التربية والتعليم والعدلية	وزير الدفاع
دورير الاقتصاد الوطني	حسن الكايد	عبد القادر الصالح		
رشاد الخطيب				
وزير الصحة	وزير الاشغال العامة	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	امين الحسيني	
صالح برقان	عبد اللطيف العنتاوي			
وزير الانشاء والتعمير	وزير الزراعة	وزير المواصلات	ايوب مسلم	محمد علي رضا
	كامل محي الدين			

نعمه (المدينة المنورة) الملكة للافريقية الهاشمية

- بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٧/٣١
 تأمر بوضع الانظمة التالية :-

- ١ - نظام كهرباء بلدية نابلس المعدل لسنة ١٩٦٣ .
 ٢ - نظام معدل لنظام سوق الخضار والفواكه في مدينة اريحا لسنة ١٩٦٣ .
 ٣ - نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة المعدل لسنة ١٩٦٣ .

١٩٦٣/٨/٤

اختيرت لـ

رئيس الوزراء	وزير الداخلية	وزير المالية	نائب رئيس الوزراء	وزير الخارجية
حسين بن ناصر	عبد الرحمن خليفه	سميد المكي		
وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	وزير الدفاع	وزير التربية والتعليم والعدلية	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
عبد القادر الصالح	حسن الكايد			
قائم باعمال قاضي القضاة	وزير الاشغال العامة	وزير المواصلات	امين الحسيني	
دورير الاقتصاد الوطني	عبد اللطيف العنتاوي			
رشاد الخطيب	وزير الزراعة	وزير المواصلات	ايوب مسلم	محمد علي رضا
	كامل محي الدين			

هكذا من الأصول

نظام رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٣

نظام كهرباء بلدية نابلس المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كهرباء بلدية نابلس المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (١١) لسنة ١٩٥٧ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي ، كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (١٣) من النظام الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها . -
- ٤- يحق للمجلس البلدي ان يقرر دفع مبلغ لا يتجاوز ٢٥٪ من الرسم الذي يستوفيه وفقا لاحكام الفقرة الثانية من هذه المادة الى الشخص الذي ساعد على اكتشاف السرقة او المخالفة ، واخير عنها ككافالة سواء كان الخبير موظفا في البلدية او لم يكن كذلك .

نظام رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٣

نظام معدل لنظام سوق الخضار والفواكه في مدينة اريحا

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام سوق الخضار والفواكه في مدينة اريحا المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦١ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يعدل النظام الأصلي بإضافة المادة الجديدة التالية اليه بعد المادة (٤) مباشرة ، ويعاد ترقيم المادتين (٦ و ٥) منه بحيث تصبحان (٧ و ٦) .
- المادة ٥ - لا يجوز لأي شخص ان يبيع او يعرض للبيع بالمفرق اية خضار او فواكه ضمن منطقة البلدية ، خارج سوق الخضار والفواكه العام الذي انشئ على ارض البلدية الواقعة بجانب مكاتب البلدية .

نظام رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٣

نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة المعدل

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام مشروع الكهرباء لبلدية العقبة المعدل لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى ١٥ جاء في المادة (٣) من النظام الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : -
- ٣ - « يتولى المجلس البلدي توزيع القوة الكهربائية في مدينة العقبة وضواحيها » .

نظام الكهرباء لبلدية نابلس المعدل لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٧/٨/١٩٦٣
نسأمر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٦٣

نظام موظفي لجنة تنظيم مدينة العقبة

صادر بالاستناد للمادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٠

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي لجنة تنظيم مدينة العقبة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون لالفاظ التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- اللجنة - لجنة تنظيم مدينة العقبة .
- الموظف - كل شخص تقرر تعيينه من اللجنة بوظيفة داخله في موازنتها ولو بعقد ما عدا الذين يتقاضون اجورا يومية .
- الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها في موازنة اللجنة .
- المادة ٣ - تراعي اللجنة ، بالقدر المستطاع ، في توظيف الموظفين واستخدامهم والتعاقد معهم ، وفي جميع ما يتعلق بشؤونهم ، قانون الخدمة المدنية ونظام الموظفين المدنيين ، وعلى الموظف القيام بواجباته بحسب نص القوانين والانظمة المذكورة .
- المادة ٤ - أ - اذا تقدمت شكوى ضد موظف ، تعين اللجنة هيئة من اعضائها للتحقيق في هذه الشكوى كما يحق للجنة ان تتولى التحقيق في الشكوى المذكورة بكامل هيئتها ، وللهيئة او اللجنة ان تطلب ايضاحات خطية من الموظف ، وان تأخذ افادات الشهود ، وان تدعو المتهم للمثول امامها لاستماع افادته ودفاعه وشهوده وبياناته اذا كان ذلك ضروريا .
- ب - تقدم الهيئة توصيها الى اللجنة وذلك على ضوء اجراءاتها المتخذة بموجب الفقرة السابقة وعلى اللجنة ان تتخذ القرار المناسب بحق الموظف آخذة بعين الاعتبار توصي الهيئة .
- ج - في حالة قيام اللجنة بالتحقيق تتخذ القرار المناسب على ضوء الاجراءات التي تقوم بها عملا بالفقرة (أ) من هذه المادة .

هكذا من الأشهر